بأيدينا أن نتصدى للفساد

السيدة/ كريستينا ألبرتين،
الممثلة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفساد مشكلة متعددة الجوانب ولها أبعاد كثيرة تؤثر على البلدان فى جميع أنحاء العالم، ومواطنو الدول الأعضاء مسؤولون جميعا عن منعه. ويشكل الفساد تهديدًا خطيرًا للجميع لأنه يؤثر على التنمية والاستقرار والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. و يخل الفساد بسيادة القانون، ويعرقل النمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد، ويُعرض حق المواطن فى العيش فى مجتمع آمن وسلمى للخطر.

وبالرغم من أن حساب تكلفة الفساد قد يكون معقدًا، تشير التقديرات إلى أن الفساد يكلف نحو ٥% من إجمالى الناتج المحلى العالمي، وهذا يُظهر بوضوح كيف أنه يُسبب خسائر فادحة، ولاسيما للفقراء والأكثر ضعفًا.

وقد تضاعف تأثير الفساد بسبب جائحة كوفيد-١٩ التى كشفت عن نقاط الضعف والثغرات الموجودة، وسلطت الضوء على حقيقة أن البلدان لا تستطيع التصدى للفساد دون أن تتعاون مع الجهات المختصة المعنية.

هذا ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء فى مواجهة الفساد من خلال العمل مع المؤسسات والأجهزة المعنية، والشباب، والقطاع الخاص، والجمهور العام.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **(UNCAC)** هى الصك العالمى الوحيد الملزم قانونًا لمكافحة الفساد. فالنهج واسع النطاق الذى تتبعه الاتفاقية والطابع الإلزامى للعديد من أحكامها يجعلانها أداة فريدة لبلورة مواجهة شاملة لمشكلة عالمية مثل الفساد. ويقدم المكتب خدمات الأمانة إلى مؤتمر الدول الأطراف، وهو الهيئة الرئيسية المنوط بها صنع القرار المنشأة بموجب الاتفاقية، وهيئاته الفرعية. وفى هذا الإطار، يقدم المكتب أنشطة المساعدة التقنية المصممة خصيصًا للدول دعمًا لتنفيذ الاتفاقية والولايات المتصلة بالاحتيال الاقتصادى والجرائم المتصلة بالهوية. وتغطى هذه المساعدة التقنية عدة مجالات محورية وتتخذ أشكالا مختلفة، بما فى ذلك المساعدة التشريعية، والمساعدة فى وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وأنشطة بناء القدرات وما إلى ذلك.

هذا ويعمل المكتب الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء فى جميع أنحاء المنطقة لدعمها فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد واعتمادها، وتشريعات لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرة المؤسسات على منع الفساد والتصدى له، وتقديم التدريب بشأن المسائل المتصلة بمكافحة الفساد، وكذلك التعاون مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدنى فى مجال منع الفساد ومكافحته.

فى السنوات الأخيرة، عزز المكتب تعاونه مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر من خلال الشراكة فى تنفيذ برامج مكافحة الفساد التى يستفيد منها المسؤولون من القطاعين العام والخاص من مصر وبلدان أخرى فى المنطقة. وأسهمت هذه الشراكة فى تعزيز التعاون الوطنى والإقليمى ويسرت تبادل الخبرات فيما بين الجهات المختصة فى المنطقة وأقامت اتصالات رسمية وغير رسمية فيما بينها

من خلال هذه الأنشطة، وعلى مدار السنوات العشر الماضية، عقد مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أكثر من ١٦٥ فعالية وطنية وإقليمية بشأن مكافحة الفساد وغسل الأموال ومنعهما وتعزيز النزاهة بمشاركة أكثر من ٤٥٥٠ شخصًا من أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة والقضاء ووحدات الاستخبارات المالية والأوساط الأكاديمية والأجهزة الوطنية الأخرى والقطاع الخاص. ويتضمن عملنا جولات دراسية بين مختلف البلدان لإتاحة الفرصة لتبادل الأفكار العملية وإنشاء قنوات رسمية وغير رسمية والتى بدورها ساعدت على تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هذا وقد صممنا أنشطتنا الخاصة ببناء القدرات لتناسب الاحتياجات الخاصة بكل بلد وبنهج عملى لضمان تأثيرها على المدى الطويل. ويركز المكتب أيضًا على دراسة الصلة بين الفساد والجرائم المالية وغيرها من الجرائم المنظمة الخطيرة مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من أجل تقديم دعم أفضل للأجهزة الوطنية فى التصدى لها. علاوة على ذلك، تضمنت جهودنا المشتركة مع الدول الأعضاء فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نشر برنامجى **GOCASE** و**GOAML** فى إطار المواجهة الاستراتيجية للفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة. وبرنامج **GOCASE** هو أداة متكاملة وتحقيقية وتحليلية تستخدم فى إدارة الحالات مخصصة للأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ القانون وأجهزة التحقيق والمقاضاة فى جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن برنامج **GOAML** هو قاعدة بيانات متكاملة ونظام تحليلى ذكى تم وضعه للدول الأعضاء لدعمها فى مكافحة الجرائم المالية ومنها غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن قدرة كلا البرنامجين على تلقى المعلومات وإدخالها والتحقق من صحتها وجمعها وتحليلها وإدارتها بطريقة منظمة ومنهجية يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على نتائج التحقيقات وعلى قدرة المحققين أو المحللين الماليين أو المدعين العامين على بناء قضية تتضمن جميع الأدلة المتاحة فى شكل يكون مفهومًا ومنطقيًا.

وثمة مبادرة مبتكرة موازية هى المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب فى مجال مكافحة الفساد (مبادرة «غريس») التى أطلقها المكتب مؤخرًا، وتهدف إلى تعزيز دور التعليم وتمكين الشباب فى مجال منع الفساد ومكافحته. وتوسع هذه المبادرة نطاق جهود المكتب لمكافحة الفساد بالتركيز على ثلاثة مجالات: التعليم الابتدائى والثانوي؛ والأوساط الأكاديمية والبحوث؛ وتمكين الشباب من خلال العمل مع الأطفال والشباب والمعلمين والأكاديميين وغيرهم من الجهات المعنية. ويُجرى تنفيذ هذه المبادرة العالمية فى العديد من البلدان حول العالم وتم إطلاقها مؤخرًا فى منطقتنا، وتحديدًا فى مصر وليبيا وسيتم تنفيذها فى بلدان أخرى فى الفترة القادمة.

ويضطلع القطاع الخاص أيضًا بدور محورى فى التصدى للفساد واستكمال جهود الحكومات. فبإشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مواجهة الفساد ستساعدها شركات القطاع الخاص فى حماية استثماراتها، وتأمين بيئة أعمال تتسم بالشفافية وبالموثوقية، وتعزيز الممارسات العادلة، مما سيؤدى فى نهاية المطاف إلى وجود شركات تتسم بالصلابة والقوة تخلو من الفساد. هذا ويعمل المكتب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومع أجهزة مكافحة الفساد لمنع الفساد ومكافحته فى شركات القطاع الخاص.

والدعم الذى يقدمه المكتب يتضمن تقديم دورات تدريبية فى مجال بناء القدرات للموظفين من القطاعين الخاص والعام، ووضع تشريعات ذات صلة بمكافحة الفساد، وأدوات وبحوث لتقييم المخاطر الخاصة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تيسير الحوار المباشر بين القطاعين العام والخاص.

ولكل شخص — صغيرًا كان أو كبيرًا فى السن - دور يؤديه فى منع الفساد ومكافحته وفى تعزيز القدرة على التعافى والنزاهة على كافة مستويات المجتمع. وفى اليوم نفسه الموافق ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وطلبت من الأمين العام أن يُعيّن المكتب بصفته أمينًا لمؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية (القرار رقم ٤/٥٨)، وحددت الجمعية أيضًا يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر يومًا عالميًا لمكافحة الفساد، لرفع الوعى بالفساد وبدور كل فرد منا فى مكافحته ومنعه. ومن الأمثلة على الجهود المبذولة فى التوعية حملة إعلامية لمكافحة الفساد فى مصر اجتذبت أكثر من ٥٥ مليون مشاهد إلى التلفاز الوطنى.

وفى مصر، يتمتع المكتب بشراكة قوية مع الحكومة، وبالأخص مع هيئة الرقابة الإدارية. حيث تعد الهيئة شريكًا رئيسيًا للمكتب فى أعماله المتعلقة بمنع الفساد والتصدى له، ليس فقط فى مصر، ولكن فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا. وقد تشكلت هذه الشراكة من خلال تنفيذ برامج إقليمية ووطنية فى مختلف المجالات المحورية بما فى ذلك مكافحة الفساد؛ وتعزيز النزاهة، وتدعيم القدرة على التحقيق المالي؛ وتدعيم قدرة القطاع الخاص على مكافحة الفساد وبناء قدرات الجهات الممارسة فى مصر وخارجها.

ولا تدخر الهيئة جهدًا فى العمل مع المكتب فى جميع أنشطته. وفى السنوات الأخيرة، عزز المكتب تعاونه مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر من خلال الشراكة فى تنفيذ برامج مكافحة الفساد التى يستفيد منها المسؤولون من القطاعين العام والخاص من مصر وبلدان أخرى فى المنطقة. وأسهمت هذه الشراكة فى تعزيز التعاون الوطنى والإقليمى ويسرت تبادل الخبرات فيما بين الجهات المختصة فى المنطقة وأقامت اتصالات رسمية وغير رسمية فيما بينها. ودخل المكتب أيضًا فى شراكة مع الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة «غريس» فضلا عن مكافحة الفساد فى الألعاب الرياضية والتصدى للتلاعب بالمنافسات الرياضية.

يعمل المكتب الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة مع الدول الأعضاء فى جميع أنحاء المنطقة لدعمها فى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات لمكافحة الفساد واعتمادها، وتشريعات لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرة المؤسسات على منع الفساد والتصدى له، وتقديم التدريب بشأن المسائل المتصلة بمكافحة الفساد

هذا وقد ترأست مصر الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى شرم الشيخ فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، حيث اعتمدت الدول الأعضاء إعلانًا سياسيًا لتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. واختتم مؤتمر الأطراف أعماله باعتماد مجموعة من التوصيات و«إعلان شرم الشيخ» بشأن «تدعيم التعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته خلال أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافى منها» الذى يدعو الدول الأطراف إلى تدعيم التعاون من أجل منع الفساد وتحديده والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا خلال فترة الأزمات.

كما استضافت مصر فى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ مؤتمر الأطراف السابع والعشرين فى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذى يجعلنى أسلط الضوء على الأهمية الكبيرة للتصدى للفساد المرتبط بالجرائم التى تؤثر على البيئة. فضلا عن ذلك، إذا استمر الفساد فى إطار العمل الرامى إلى التصدى لتغير المناخ، فلن يؤدى ذلك إلا إلى إبطاء إجراءات التصدى.

دعونا نعمل جميعًا لجعل عام ٢٠٢٣ عامًا من العمل على جميع الجبهات. فعلينا أن نستغل الزخم الذى تحقق من اعتماد توصيات مؤتمر الدول الأطراف، وأن نعمل على صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة.